

الإجرام المستحدث ومحددات التدقيق البياني في قراءة الوضع البنائي العام للأنومي.

Novel criminality and determinants of graphical auditing in reading the general structural status of anomie

زروق محمد¹، محمودي رقية²

¹ جامعة يحيى فارس-المدية- (الجزائر)، ahmed.m.algerien1962@gmail.com

² جامعة يحيى فارس-المدية- (الجزائر)، mahmoudi.rokaia@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/09/13

تاريخ الاستلام: 2021/08/18

ملخص:

أصبح العالم اليوم على وقع الاستحداث الذي صاحب التطور التكنولوجي في شتى المجالات، والتي تنبئ على ثورة معرفية ورقمية هائلة، إذ أنها اختصرت كل المسافات وجعلت من المفاهيم الموصولة بمقتضى التحولات والمتغيرات في حيزها ودوائرها الخاصة بها، ولهذا كان البناء الاجتماعي على إثر هذا في درج المحصلات الاستحداثية للسلوكيات والفعال وكذا ما يتواتر من تصورات فكرية، إذ أصبح في كل مجتمع في ضل هذا يتخبط في حالة من الأنومي المتقدمة بتصورات لها تموجات وتقلبات كثيرة صاحبت معها تصحرا قيميا وأفرزت أرضية خصبة من الانحرافات وكذا أنماطا استحداثية على مستوى السلوك والفعال في دوائر الجرم الرقمي. **كلمات مفتاحية:** الجريمة، الاستحداث، الأنومي، الرقمية، البناء الاجتماعي.

Abstract:

The world has become today on the impact of the development that accompanied the technological development in various fields, which foretells of a huge knowledge and digital revolution, as it shortened all distances and made the concepts connected according to the transformations and variables in their space and their own circles, and for this the social construction was as a result of this in the drawer of outcomes. The modernity of behaviors and actions, as well as the recurrent intellectual perceptions, as it has become in every society in the light of this floundering in a state of advanced anomie with perceptions that have many fluctuations and fluctuations accompanied by value desertification and

produced a fertile ground of deviations as well as innovative patterns at the level of behavior and effectiveness in the circles of digital crime.

Keywords: Crime; innovation; anime; digital; social construction.

*زروق محمد

مقدمة:

من وقائع الاستحداث في هذا العصر تظهر مجمل التعقيدات؛ على واقع معاصر يشاهد على وقع تراتيبات عديدة منشأها الثورة المعرفية والرقمية في شتى المجالات، وهكذا فهي على مراحل في فترات زمنية متواصلة تتعاقب في الطرائق الموصولة بالتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، ولهذا فإن المسافات قد قصرت وتباعدت في آن واحد، فقصرت لمقتضيات التواصل المتواصل بأبعاد الكينونة الحداثية، وتباعدت إثر التنافر وهذا ما أفرز آثارا جسيمة في واقع الحياة البشرية.

ومن هنا كان ولا بد أن نشير على وضع البناء العام لهذا الاستحداث من مدخل واحد يعبر عن حالة الأنومي — إيميل دوركايم، لاستنتاق المحاور المتقاربة والمتباعدة التي توحى على دلالات ما يسود في المجتمع من تموجات انحرافية على واقع الاستحداث، وكذا ما يدور في فلك الارتياح والقلق لمحصلات الدوافع الفردية والجماعية على البناء العام الاجتماعي الخاص بخصوصية الطبيعة، وأيضا بخصوصية المكانة وروابط الحياة التفصيلية التي هي في صور عديدة، من مقومات أساسية التي تدور حولها التحولات ومجموع التأثيرات المرتبطة في درجات التغيرات. وعلى ضوء هذا فإن معالجة الموضوع يكون وفق قراءة تفكيكية بمحددات نقدية بيانية، لها أسس في زوايا اسقاطية على ضوء معالم الاستحداث ونطاقه في مسارات الحال وتدرجات المأل.

فالإشكال العام يطرح على واقع الاستحداث الإجرامي والانحرافي، إذ يبحث في المنطلقات واعتبارات الآثار الناجمة عن ذلك؛ وهو في الصيغة الآتية: الاستحداث الانحرافي والإجرامي، ودوائر المنطلقات واعتبارات الآثار ومؤشرات استنتاق التباعد والتقارب المفاهيمي والسلوكي.

ومن بين الفرضيات العامة التي تتخللها دلالات خاصة في محاور التفسير والتحقيق، وهي على النحو التالي:

- منطلقات الاستحداث الانحرافي في ضوء الدلالات المفاهيمية لنظرية الأنومي.
- توجد زوايا تفسيرية لها دلالة حداثية في فهم منطلقات الاستحداث الانحرافي والإجرامي.
- هناك قصور في مدركات العلائق المباشرة وغير المباشرة في فهم دلائل الفعل والسلوك.

ومن أهداف البحث:

- الوصول إلى كشف مسارات الاتساع والانكماش لنظرية الأنومي من وجهة الدلالة الانحرافية والإجرامية في ضوء الاستحداث المصاحب لهذا العصر.
 - محاولة استنطاق بعض المسارات في محددات المفاهيم التي تبعث على إزالة الطلاسم الموجودة داخل جملة المتناقضات في المجتمع المعاصر.
- من حيث المنهجية:** فلا وجود لوجوه التشابه التام بين ما هو معتاد من المناهج التقليدية التي تكبح الضرورة الملحة في تفسير مختلف المداخل النظرية ومضامينها، ومن الضرورة بمكان كان لابد من استحداث منهج في التفكير يقوم على الخطوط البيانية في التفسير الذي يعطي دلائل الشعور الحقيقي لمشكلة البحث التي تعبر عن جميع المدارك الحياتية الإنسانية لواقع مبتور مع مقتضى الحال الحياتي الإنساني والمآل المستضيء والموصول بهذه المدارك.

1. الدلالة المفاهيمية للجريمة وواقع التمحور السلوكي.

إن أهم ما يميز الدلالة في ضوء المفاهيم التي تتمحور على الجريمة، كونها تنطلق من واقع يشمل كل المتغيرات التي تمس جل الأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل مجتمع، والذي يدفع في طبيعة السلوك الإجرامي هو البعد الظاهر والشامل لحثيات المتغيرات المنطلقة من معالم التغير، الذي له إمكانية المقتضى والمتطلبات المباشرة وغير المباشرة، والتي في مضامينها التحولات المجتمعية التي تأتي وفق مسارات الإحاطة بكل الجوانب الكفيلة في فهم العالم

المعاصر، الذي تمخضت فيه جملة من الإرهاصات لقيام دوائر سلوكية سوية وانحرافية وعنفية وإجرامية، ولهذا فالإجرام واقع له محاور سلوكية تقع ضمن دوائر الامتناع من عدمه.

1.1 الجريمة:

يُظهر العالم المعاصر جملة من الجرائم التي لها اعتبارات مرتبطة بالصور العامة لطبيعة السلوك الإجرامي، حسب كل مجال وكل مقتضى وكذا المترابطات السلوكية المتداخلة، "والجريمة سلوك مدمر له آثار سلبية سواء من جهة الأمن أم من المنظور الاجتماعي أم الاقتصادي، فهي تؤدي إلى انعدام الأمن وإلى تفكك الجماعة وشيوع الاضطراب والفوضى داخل المجتمع" (السالموطي، 1983، صفحة 21). ويحدد العالم "هاغان" Hagan سبعة مداخل رئيسية في تعريف الجريمة وهي (الوريكات، 2008، صفحة 27):

- التعريف القانوني-الاجتماعي Social legal Definition

- التعريف الثقافي Cross Cultural Definition

- تعريف الاتفاق- القانون Legal Consensus Definition

- التعريف الإحصائي Statically Definition

- تعريف الوصم Labeling Definition

- التعريف الطوبائي Utopian- anarchist Definition

- تعريف حقوق الإنسان Human Rights Definition

ومن خلال هذه المداخل تتحدد معالم الاختلاف في جوانب الاتفاق لدلالة واضحة للجريمة، "ومما أسفر عن وجود العديد من التعاريف والدلالات التي اختلفت من حيث وحدة الاهتمام بسلوك إجرامي أو مجرم أو نظم أو مؤسسات عقابية أو من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء والباحثين هذا الموضوع من ناحية اجتماعية قانونية أخلاقية دينية" (حمة، 2013، صفحة 22).

وفي هذا الصدد نعرض دلالات الجريمة وفق الأبعاد التالية:

الجريمة لغة:

"اشتقت كلمة الجريمة في اللغة من الجرم وهو التعدي أو الذنب، وجمع الكلمة إجرام وجروم وهو الجريمة. وقد جَرَمَ يَجْرِمُ واجْتَرَمَ وأَجْرَمَ فهو مجرم" (قيسي، 1431هـ، صفحة 25).

وقد قال تعالى: " إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون" (الآية 29 سورة المطففين)

" كلوا وتمتعوا قليلا إنكم مجرمون" (الآية 46 سورة المرسلات) .
" وما أضلنا إلا المجرمون" (الآية 99 سورة الشعراء). " ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون" (الآية 82 سورة يونس).

وإن إتيان كلمة الجريمة ضمن السياق اللغوي له دلائل واضحة في إتيان الفعل ودوائر المحيط به شكلا ومضمونا، فهو الفعل الذي بمجرد الإتيان به الذي يعبر عن الاستهجان ولا يستحسن القيام به، أما في حالة الامتناع فهو يعبر عن فعل مستحسن ولا يستهجن آتي الامتناع فيه.

الجريمة شرعا:

تعرف الجريمة شرعا بأنها" إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم الترك معاقب على تركه، أو هي فعل أو ترك؛ نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه" (قيسي، 1431هـ، صفحة 25).

وتعني الجريمة إتيان شخص فعلا مجرما شرعا ومعاقبا عليه، أو الامتناع عن إتيان فعل يأمر الشرع بإتيانه ويعد تركه معاقبا عليه، وذلك لأن سبحانه وتعالى قرر عقابا لكل من يخالف أو امره ونواهيه، والعقاب إما دنيويا ينفذه ولي الأمر أو الحاكم، وإما يكون أخرويا يتولى تنفيذه الله (نجيب، 2008، صفحة 17).

وهذا المدخل العام الشرعي للجريمة، إلا أن بعض الفقهاء ينظرون إلى المعاصي من وجهة أخرى في إنفاذه ودرجات قضائه، إذ يعوزون إلى أن المعاصي لها عقوبات ينفذها القضاء، وفي هذا ما يدلل لـ الماوردي يقول: أن الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير (نجيب، 2008، صفحة 17).

الجريمة قانونا:

"ينصرف مفهوم الجريمة من الناحية القانونية إلى مخالفة تنصب على إحدى قواعد القانون العام أو الخاص بمختلف فروعه المعمول بها في مجتمع ما" (بوعلي، 2017، صفحة 43).

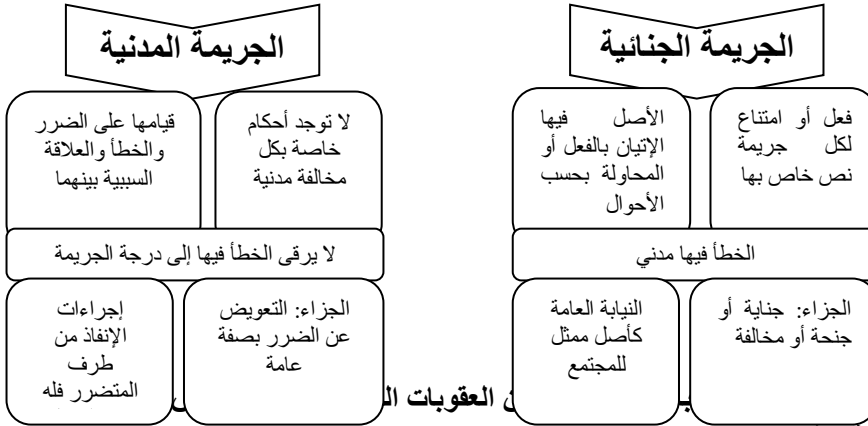
إذ يمكن تعريف الجريمة أنها: " كل فعل أو امتناع يمكن إسناده لمرتكبه ويقرر له عقوبة جنائية" (بوعلي، 2017، صفحة 44).

وكما تعرف كذلك بأنها: " كل فعل أو امتناع يصدر عن إنسان مسؤول، ويفرض القانون له عقابا" (بوعلي، 2017، صفحة 45).

ويمكن أن نعطي للجريمة مدخلا ضمن الإطار الجنائي الذي يعطي إمكانية توافر العناصر الأربعة للسلوك وتراتبها وفق الوضع العام والخاص لارتكاب الجرم وهي كالآتي:

- نطاق السلب والإيجاب: وينطلق من افتراض أن السلوك الإجرامي له صورتين (القيام بالفعل) وهذا ما يعبر عن الإيجاب، والأخرى (الامتناع عن الفعل) وهذا محور السلب فيه، والكل داخل في المحور المادي في الجريمة.
- نطاق خصوصية التجريم: وفيه اعتبار السلوك مجرما قانونا بنص صريح في قانون العقوبات.
- نطاق الإرادة الحرة: ويعبر عن الإرادة الجنائية الواعية.
- نطاق المكملات والتدابير: أن السلوك له نواقض توحى بالجرم الصادر الذي لا يبعث عن الارتياح والشك، وهذا غالبا ما يكون له تدابير جنائية وأمنية واضحة.

شكل (1) بوضوح معالم التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة المدنية.



الجريمة وفق المدخل الاجتماعي.

ينطلق هذا المدخل ضمن الإطار العام الذي أساسه الانتقادات المفصلة التي وجهت لشكل ومضمون التعريف القانوني الذي لم ينتبه للبعد الاجتماعي للجريمة، إذ يتفق علماء الاجتماع بأن التجريم ليس حكرا على المشرع القانوني، وأنه مستمد من واقع اجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية (جعفر، 1993، صفحة 6).

وتعرف الجريمة وفق هذا المدخل أيضا بأنها: ذلك السلوك المغاير والمنافي تماما
للأعراف الاجتماعية (Social norms)، المتعارف عليها داخل المجتمع (الجميلي،
2001، صفحة 36).

وإذا ما أردنا أن نفهم حقيقة الأعراف الاجتماعية فهي على هذا النحو: هي على
جملة من الضوابط الاجتماعية التي تقيد سلوك الفرد، ولهذا فقد صنفها "وليم كراهام"
William Grahame إلى ثلاثة أصناف: العادات الشعبية (Folk Ways) / الأخلاق
والآداب العامة (Mores) / القوانين (Laws) (الجميلي، 2001، صفحة 36).

وينطلق "مارشال كلينارد" Marshal Clinard لكونها ذلك السلوك الذي
يتنافى مع البناء العام للمجتمع، وأنه فعل مؤذ وضار اجتماعيا، إذ يتعرض صاحبه
للعقاب من السلطة أو الدولة القائمة على الشأن العام والخاص للمجتمع (Marshall,
1968, p. 37).

ويعرفها العالم الهولندي "بونجيه" Bonge بأنها فعل يقترب داخل جماعة من
الناس، تشكل وحدة اجتماعية، وتضر بمصلحة المجتمع أو بمصلحة الفئة الحاكمة،
ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة أو بواسطة أجهزتها بعقوبة أشد قسوة، وهي فعل
غير اجتماعي (Antisocial act). (William, 1986, p. 25).

أما "إميل دوركايم" Durkhiem إذ يرى أن كل مجتمع إنساني ليس خاليا من
الجريمة، باعتباره انطلق من الوظيفة المنوطة بكل فعل من أفعال الأفراد والجماعات،
حيث أن الجريمة تؤدي وظيفة في بناء المجتمع، فهي عبارة عن مؤشر ينذر باهتزاز
في التوازن داخل المجتمع، بالإضافة إلى مؤشر التغير الحادث داخل هذا المجتمع،
وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى اكتشاف تعزيزات في النظام القانوني والعقابي للمجتمع،
بأن يتمشى مع سيرورة التغير الاجتماعي الحاصل إثر هذا التحول الداخلي والخارجي
معا (Durkhiem, 1947, p. 396).

الجريمة وفق المدخل النفسي.

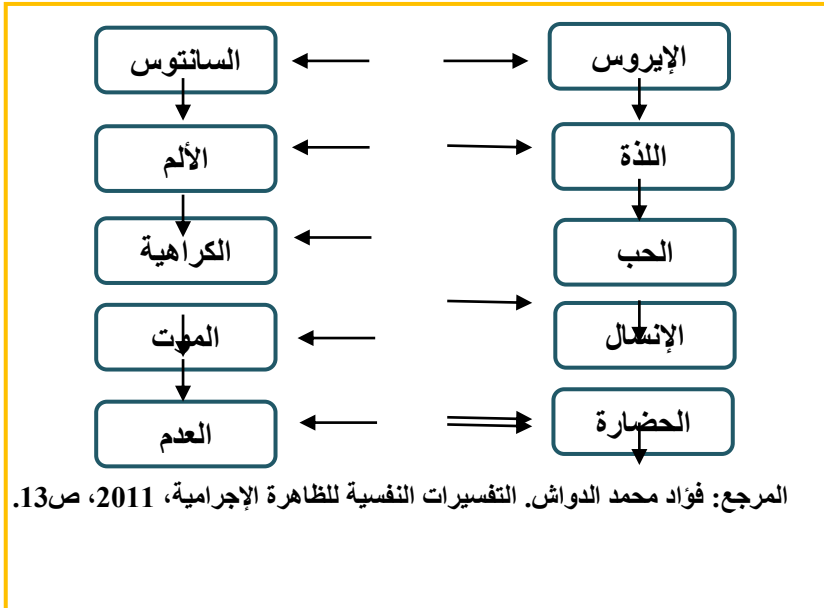
وهذا المدخل يعطي المكونات العامة لنواتج السلوك ضمن الدوافع والمكبوتات
النفسية محورا لمختلف التفسيرات، التي تقع داخلها؛ وتنطلق من كون الجريمة ذلك
الفعل الذي يخرج من مباحكات الصراع النفسي الذي يعطي الطبيعة العامة للجرم وفق
تصنيفين أساسيين هما: سلوك شاذ أو غير سوي.

وقد فسر "فرويد" أسباب السلوك الإجرامي إلى العوامل النفسية التي تنطلق أساسا من دوائر العقد النفسية المكبوتة في اللاشعور، وهذا ما يدفع الإنسان أن يتوجه إلى السلوك الإجرامي دون وعي أو إدراك منه (عريم، 1970، صفحة 189).

وعند النظر في الظاهرة الإجرامية من الزاوية الفرويدية نجد أن هناك منطلقات رئيسية محددة للدوافع وأخرى ما تشكلت وفق اضطرابات، وهي على النحو التالي: (الدواش، 2011، صفحة 12)

- الغريزة وما يصاحبها من مشاعر وأحاسيس ويمثله "الهو"
- الإدراك الاجتماعي المتمثل في "الأنا" وقوتها في قيادة الغريزة.
- الضمير أو المثل العليا والبحث عن الكمال "الأنا الأعلى".
- والجريمة بوصفها نتاج لما يصدر عن الشخص المضطرب المرتبطة عنده ضمن:
- الكبت وعدم إشباع الحاجات.
- وبالتالي النكوص إلى مراحل سابقة كانت تحقق الإشباع.
- وعليه يتم التثبيت الإدراكي "شعوريا- لاشعوريا" على هذه المراحل التي كانت تحقق الإشباع.
- وأهم ما يميز شخصية المجرم واضطرابه أن الأنا لديه فاشلة لم تستطع التوفيق جيدا بين الغريزة والضمير.

شكل (2) يوضح البناء الدافعي الانفعالي لدى فرويد



2.1 الاستحداث وواقع السلوك الإجرامي ضمن معنى المعاصرة. الاستحداث:

يقع هذا المفهوم ضمن دوائر الثورة المعرفية والرقمية التي شهدتها العالم في الفترة الأخيرة من القرن 20، إذ ارتسمت معالم مجتمع الكمبيوتر والوسائل التقنية المتطورة في جميع المجالات الموصولة بالحياة البشرية، وقد أعطى هذا المفهوم دلالات حية ظاهرة وأخرى خفية، والتي لها تداخلا منطقيا شكلا ومضمونا ضمن انتقال التحول من نقاط متواصلة في فلك التطور العلمي.

ونقول عن الفعل المستحدث ذلك الفعل الذي انتقل من دائرة التقليد إلى درجة النضج بإعمال طرق جديدة وأساليب تخدم آفاق التطور في شتى الميادين، ولاشك أن الاستحداث يلامس كل الأفعال والأنماط المتدرجة ضمن سياق الفعل داخليا وخارجيا؛ أي داخل الحيز الواحد؛ ويندرج الفعل المستحدث في التكوينات العلمية والعملية لتدرجات التغيير والمحاور التي تسير في انتقال التحول من حال إلى حال ومن مرحلة إلى أخرى.

الإجرام المستحدث:

" إن الظواهر الإجرامية المستحدثة هي ما ظهر على الساحة في الفترة الأخيرة من نوعيات حديثة للإجرام أو أساليب حديثة لارتكاب جرائم معروفة من قبل وكذلك كيفية الفرار من العدالة عن طريق تلك الأساليب، ولقد أصبحت هذه الظواهر الإجرامية المستحدثة هاجسا أمنيا ليس فقط في الدول الغربية" (شامة، 1999، صفحة 9) ولكن أيضا كل الدول؛ إذ أضحى لها طابع التدويل وهو ما جعلها لا تراعي الخصوصية المكانية أبدا.

فالانحراف السلوكي أصبح يتدرج لأنماط الفعل الإجرامي ويسير وفق تراتبيات الفعل والذي دفع الانحراف السلوكي المستحدث اليوم يصل إلى هذا التوافق بينه وبين الفعل هو التوجه الجديد الذي انتهجه العالم الحديث في شتى الميادين، حيث اصطبغت الصبغة الكونية وتقاربت المفاهيم مع بعضها البعض وأصبحت شدة الترابط مع هذا التوجه الجديد قوية وصلبة كونها قلصت المسافة واتسعت الفجوة لتفرز أنماطا جديدة متعددة الأبعاد وآثار جسيمة على الحياة البشرية.

وينبثق مفهوم الإجرام المستحدث تحت طائلة التطورات العلمية والتقنية بشتى أنواعها والتي بدورها أفرزت ممارسات وأفعال مستجدة وحديثة داخل المجتمع بدءا من الأسرة إلى المجتمع بكل نظمه ومكوناته، إذ أصبحت التقنية أو بالأحرى التطور

العلمي ميدانا جديدا وخصبا لممارسة الفعل الإجرامي الحديث والمستحدث، فهو لا يقتصر أبداً على مكان معين ووقت محدد، فهو قابل الحدوث والوقوع في أي مكان وزمان.

"وإن الظواهر الإجرامية المستحدثة أصبحت تتعدد وتتبدل بحيث أصبح من العسير السيطرة الكاملة على عددها وأنواعها، أو حجمها؛ ولكن الظواهر الإجرامية المستحدثة التي لفتت الانتباه إليها منها ما هو قديم بوجه حديث ومنها ما هو حديث في ظهوره، ومن تلك الظواهر الإجرامية" (شامة، 1999، الصفحات 10-11):

- تزوير بطاقة الائتمان والاحتيايل المالي الالكتروني.
- جرائم الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.
- الأبعاد الحديثة لظاهرة الإرهاب.
- الشكل الحديث للتعامل وترويج المخدرات وبالذات المخدرات الصناعية والمخلقة ومدى رواجها وتصنيعها.
- الجريمة المنظمة وأسلحتها التقنية الحديثة ومخاطرها الإقليمية والعالمية.
- الجرائم الاقتصادية المستجدة.
- جرائم تلوث البيئة وعلاقتها بالتصنيع.
- المتاجرة غير المشروعة كموايد أسلحة الدمار الشامل والموايد المشعة عامة والنووية.
- استغلال النساء والأطفال والمتاجرة بهم واستغلالهم في البغاء.
- الاحتيايل في الملكية الفكرية.
- تهريب المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء.
- الاتجار بالأسلحة في السوق السوداء.
- الاتجار في أعضاء الجسم البشري.
- سرقة السيارات وتغيير معالمها وتهريبها دوليا.
- غسيل الأموال الناتجة عن الجرائم.
- المتاجرة في التحف الفنية والآثار.
- اختطاف رجال الأعمال والابتزاز والكسب غير المشروع من توفير الحماية.
- القرصنة في البرامج الكمبيوترية والأقراص.

وباعتبار أن الإجرام المستحدث يتميز بشكل كبير بالانفتاح وتعدد الوسائل والأساليب مما يجعله عابرا للدول وغير مقتصر على الطابع المحلي، "وذلك أن معظم هذه الظواهر الإجرامية ليست محلية الطابع، وإنما هي بطبيعتها عابرة للدول أو أن

التقنية الحديثة جعلتها كذلك مما يجعل أثرها في أكثر من دولة واحدة" (شامة، 1999،
صفحة 9) .

2. المداخل التفسيرية للجريمة.

1.2 اللامعيارية (الأنومي):

وقد كان ظهور هذا المصطلح في القرن 16 على يد "دوركايم" إشارة منه إلى
وضع معبر عن حالة من الصراع؛ بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد
وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات. (Emile, 1883)
وقد عبر عن هذا المصطلح في ثلاث صور أساسية وهي: (السمري، 1922،
الصفحات 50-51)

📖 موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة.

📖 غموض للقواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية وإيهامها.

📖 عدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية، أو عدم
وجود تفسير عام لهذه القواعد.

وقد استخدم دوركايم مصطلح الأنومي كونه حالة من اللامعيارية تسود
المجتمع، ضمن المحاور المتعلقة بتقسيم العمل ونتائج السيئة التي تأخذ منحنيات
الانزلاق والاضطراب معاً، والتي عادة ما يكون أثرها واضحاً وجلياً على درجات
تكامل التنظيم الاجتماعي، وما يسود المجتمع من اضطراب وتفكك.

➤ العرض العام لمنطلقات النظرية وأوجه بنائها.

انطلق دوركايم في وضع البناء العام بين الاحتياجات الفيزيائية والاحتياجات
المعنوية ضمن دلالات التفرقة بين هذا وذاك، فهو ينظر إلى الاحتياجات الفيزيائية على
أنها أشياء منتظمة ومرتبطة آلياً بواسطة البناء العضوي، فهو يعطي للعقل الجمعي
دلالات دافعة؛ فهو القوة التنظيمية الخارجية التي تحدد الأهداف الواجب على الإنسان
تمثلها في سلوكه، غير أن هناك في المنعطف الآخر جانباً مغايراً تماماً لوضع
السلوكيات ومسارها في تحقيق هذا، تظهر حالة أخرى؛ عندما يصاب المجتمع ببعض
الظروف التي تؤثر في كيانه وبنائه، مثل التغير التكنولوجي السريع والحاد، أو
الحروب، أو تعرضه لحالة من النمو الحضري السريع، ففي هذه الحالة يمكن أن نعتبر
أن السلوك المنحرف يكون نتاجاً لتلك التغيرات المفاجئة، وللدلالة عن هذا؛ عندما

يحدث حراك طبقي لأسفل يجد بعض أفراد المجتمع أنفسهم في مراتب أدنى، من تلك التي كانوا يشغلونها، وهذا ما يعني لهم الحرمان من كل الامتيازات والحد من رغباتهم ومستوى طموحاتهم، وإذا لم يقدر هؤلاء الأفراد التكيف مع وضعهم الجديد، فإنهم يعانون من الشعور بإحباط المكانة، وككل الحالات ومن شبيهاها فإن التوتر والقلق تعد حالة الأنومي أمرا متوقعا وذا طبيعة عادية. (Wilams, 1999, p. 142)

ومن افتراضات النظرية ومداخلها البنائية هي على النحو التالي.

هناك أمراض أساسية تصيب المجتمع الحديث تتمثل أساسا في تقسيم العمل الأنومي.

إن علاج المشكلات الاجتماعية تتم وفق تقسيم العمل البنائي في المجتمع الحديث.

إن أهم العوامل المسؤولة عن تماسك المجتمع هو ما يعبر عنه في نطاق تقسيم العمل البنائي.

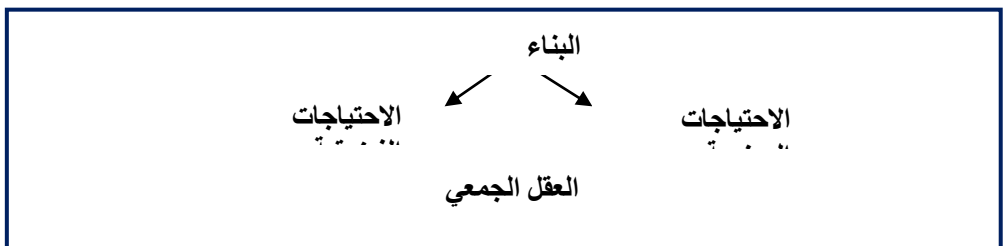
ما يحد من انهيار القواعد الأخلاقية تقسيم العمل البنائي.

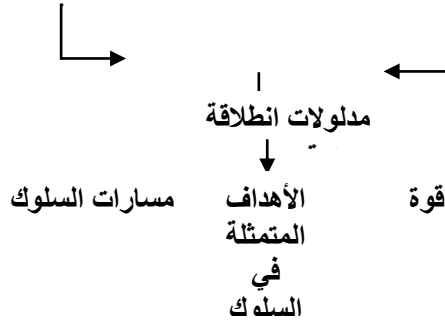
الأنومي مرتبطة بظهور التضامن العضوي الذي يؤدي إلى انعزال الأفراد عن بعضهم البعض مما يفقدهم الشعور بالأهداف المشتركة التي تربطهم مع بعضهم البعض. (ريترز، 1993، الصفحات 171-172)

➤ قراءة تفكيكية لوضع البناء العام للأنومي.

إذا ما انطلقنا في فهم ما قدمه دوركايم في أوجه بناء النظرية، والدلالات المفاهيمية التي بنيت عليها، يظهر جليا أن العرض العام قد قسم إلى ثلاث أقسام؛ كل قسم يتمحور على العديد من المفاهيم منها ما هو عام ومنها ما هو على استدلال ضمنى؛ يقع داخل المحددات الخاصة لهذا البناء.

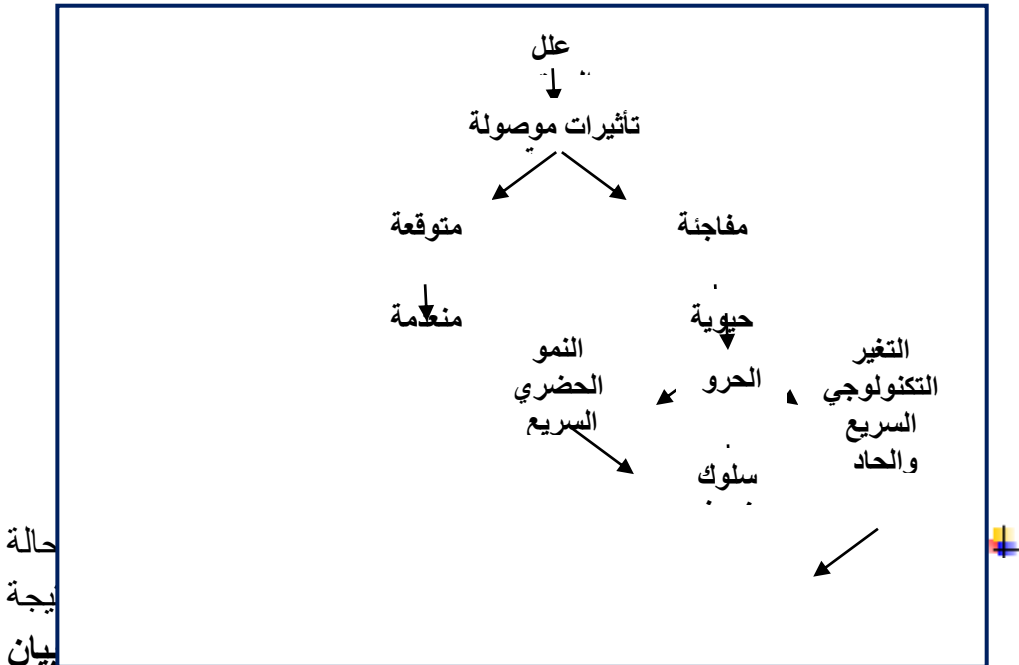
القسم الأول: يتضمن المفاهيم التي تتعلق بمحاور الاحتياجات الفيزيائية والاحتياجات المعنوية، والتي تم ربطها بمضامين تفصيلية؛ والتي هي على شكل الصورة المشكلة للعقل الجمعي، كدالة انطلاقة تعطي محددات خاصة كالقوة التنظيمية/ والأهداف الواجب تمثيلها في السلوك/ تمثل السلوك الهادف/ مسارات السلوك الهادفة.





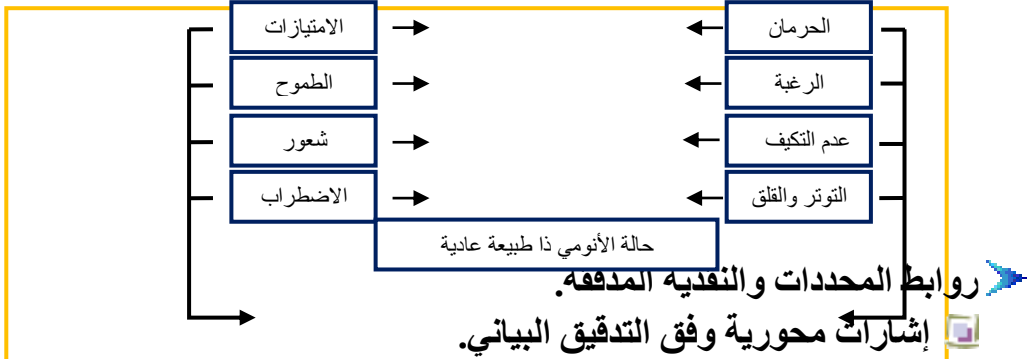
القسم الثاني: وهذا القسم له اعتبارات موصولة بالظروف التي لها تأثيرات واضحة في البناء العام للمجتمع، وهي ممثلة على واقع مكون من مختلف التحولات الطارئة، أو التي تقع في كنف ما هو قديم مستحدث الذي يعرقل المسار الصحيح تحت التشكل البنائي.

وقد بين هذا القسم حالة الانحراف للسلوك الذي ارتبط أساسا بالتغيرات المفاجئة وليس المتوقعة، وهنا يقع التفكير الواضح لأفكار هذا القسم ومدلولاته.



المفاهيم هي على النحو التالي:

- الحرمان مقابل الامتيازات. الرغبة والمقابلة المحورية لمستوى الطموح.
- عدم التكيف مقابل الشعور بالإحباط. التوتر والقلق دلالة على الاضطراب.
- حالة الأنومي نتيجة حتمية وطبيعة عادية.



أشار "دوركايم" إلى التيارات الاجتماعية بأنها 'ظواهر اجتماعية لا مادية تتميز بنفس القدرة من الموضوعية ونفس القدرة من السيطرة على الأفراد، ولكنها لا تتميز بالشكل المتميز والمتبلور والواضح' ومن أمثلة التيارات الاجتماعية الأحداث الكبرى التي تظهر بين أفراد الحشد تعبيراً عن التعصب أو السخط أو الشفقة.

وفي هذا المحور بالذات تعنى العديد من الجوانب وفق التدقيق البعدي لمعاني المفاهيم ودلالاتها الواقعية على إثر ما ينتجه المجتمع من انحرافات أو فقدان للسيطرة وغيرها من الأمور، وفي هذا الجانب لابد أن ننوه بأمر هام وهو ما ينتجه المجتمع، فالتساؤل هل المجتمع هو مل ينتج هذه الانحرافات أم أن هناك إرهابات دافعة لتشكل هذا النوع من الانحراف سواء كان سلوكياً أو معنوياً.

وعند الحديث عن التيارات الاجتماعية وفق التدقيق البياني نجد أنها بين دالتين أساسيتين هما: الوظيفية من جهة أولى والأخرى متمثلة في الهدف.

افتراضات التدقيق البياني.

معالم الوظيفية تنطلق أساساً من محددات ترابطية تعطي دلالات محورية في فهم التيارات الاجتماعية؛ من خلال الأنساق التي تبعث على تآلفات كلية للمجتمع، واعتبارات تمثيلية عامة وخاصة لمسارات الأهداف النهائية وهي على النحو التالي:

- أن المجتمع هو نسق أو وحدة كلية تتألف من مجموعة من الوحدات المرتبطة مع بعضها البعض.

- هناك اتفاق عام على القيم والمعايير من جانب أعضاء المجتمع.
 - يمثل الهدف النهائي للنظام العام نتيجة للاتفاق على القيم والمعايير بين أفراد المجتمع.
 - البناء الاجتماعي يتم في إطار تحقيق استمرارية المجتمع وكذا في إطار نموه التطوري. (صيام، 2009، الصفحات 49-50)
- وإذا ما أردنا أن نستخرج وفق هذا التدقيق البياني معالم الجدل لحالة التيارات الاجتماعية التي تناولت قضايا التغيرات والتباينات للظواهر الاجتماعية، نجدها بشكل مباشر في طرحها للجدل المحوري والتي تمثلت أساسا في تفسير الانتحار، ولا بأس أن نعرض قضيتين هما في صميم الطرح العام، ومن ثمة نستخرج محاور مقارنة تبين التدقيق البياني في كشف المفاهيم ودلالاتها الصريحة.
-  **القضية الأولى:** هناك تجمعات متباينة لها ضmann متباينة وتصورات جمعية متباينة مما يؤدي إلى وجود تيارات اجتماعية متباينة.
-  **القضية الثانية:** أن التغيرات في الضمير الجمعي تؤدي إلى تغيرات في التيارات الجمعية، التي تؤدي بدورها إلى تغيرات في معدلات الانتحارية. (ريتزر، 1993، صفحة 176)
- لنستخرج من خلال الحالتين أوضاع التغير في الضمير الجمعي، والذي هو معبر عن تغيرات وتباينات في التيارات الاجتماعية، التي بدورها تؤدي إلى تغيرات في الظواهر الاجتماعية.



2.2 زوايا اسقاطية على ضوء الإجرام المستحدث:

إذا ما أردنا أن ننطلق وفق البناء العام للأنومي في زاوية الصراع مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، يتوجب التوقف لمساعي التحايل عليها مما يؤدي إلى انهيار النظام المعياري في المجتمع وهذه الحالة أطلق عليها دوركايم "أنومي".

الإجرام المستحدث والمجتمع الموازي.

يعبر المجتمع الموازي بأنه الحالة الاجتماعية التي تقع داخل المنصات الاتصالية والتواصلية الرقمية المستحدثة، التي أخذت أبعادا تكنولوجية في بروزها وتنوع مصادرها الالكترونية، وهي على نطاق متعدد ومتفتح على كل التوجهات دون ضوابط أو مراعاة للقيم أو المعايير السائدة في المجتمع الحقيقي الفعلي، وهذا ما يعطي دلالات وسياقات انحرافية ومسارات متناقضة للبناء الاجتماعي، والذي يمكن أن نعبر عنه عن صراع محوري غير بائن في ضوء المراحل الأولى للبناء الاجتماعي الحقيقي، وهو على وجه التحديد ظاهر داخل البناء الرقمي للمجتمع الموازي، ويظهر جليا في أفق التصورات والممارسات الفعلية داخله، وما يبعث بالظهور لهذا الصراع الواضح داخل المجتمع، إلا أنه يتواتر بتدرجات واستعدادات نفسية في تغيير ملامح التصورات القيمة لتنتج بها إلى استعداد مبدئي انحرافي؛ ليندرج وفق معطى البناء المستحدث ليتسع في فلك ودوائر الاختلالات السلوكية والفعال الفردية والجماعية.

مسارات الإجرام المستحدث في ضوء المجتمع الموازي.

عند الحديث عن مسارات الإجرام المستحدث في ضوء المجتمع الموازي؛ لابد أن نقر بأن الواقع الحقيقي غير الافتراضي قد تلاشت فيه معالم النظام العام للمجتمع، أو أنه شوهدت مقاصد المعالم الحقيقية التي تشير أن هناك حالة اجتماعية داخله لا تخضع فيها رغبات الفرد للمعايير العامة، وبالتالي لا يكون هناك توجيه أخلاقي يقوده فيرشده في سعيه نحو تحقيق أهدافه.

هذا المحدد إنما يعطي دلالات واضحة على أن الأفراد أو الجماعات لهم دواعي النظر في الحالة الاجتماعية، التي تبعث على مساراته ومنطلقاته المحددة وفقها، فهي على الشبيه من ذلك داخل الواقع الافتراضي الذي بسط أفقا واسعة جاذبة، كفته عن التوجيه الأخلاقي؛ إذ أصبح المجتمع الافتراضي واقعا ثانيا شبيها بالأول (الواقع الحقيقي)، وهكذا يكون مسار الانحراف هو الأول إذا ما توافرت هناك استعدادات انحرافية خفية غير نشطة، وأن ما ينشطها الحيوية الانحرافية لسياقات الانحرافات

التي تتوالى وفق تراكمات بطيئة تنشط وتختفي من حين لآخر، أما إذا ما كانت سريعة فهي على نحو ممنهج متصل بقواعد جاذبة حيوية فاعلة في بسط حياة موازية انحرافية؛ بمنطق تسلسلي باعثة الأول الاستبدال الصريح لواقع بواقع آخر، فالأول بجميع مساوئه قد يحفظ للبناء العام تماسكه ويمكن تداركه إذا لم يستفحل الواقع الموازي وتتجذر جذوره وأوصاله المترامية في فلك المداخل المهتزة، أما الثاني فهو ببدائله لا يعطي رأساً للإمساك به ومعرفة مصادره المتعددة المتداخلة والمترابطة في قوائم الرقمية الموسعة.

انعطافات انحرافية في مسالك المجتمع الافتراضي.

تتشكل الانعطافات الانحرافية على واقع التغيرات الواسعة النطاق، في كافة المجالات التي لها روابط معيارية اجتماعية وأخلاقية واقتصادية، التي تقع بين نطاقين متعارضين نتيجة للتطورات الأخيرة خاصة التطورات التكنولوجية والعلمية، في مجال الإعلام والمواصلات، فالسبب ربما يكون طبيعياً بحكم التدافع المعرفي وهذا ضروري؛ إلا أن ما يعطيها منعطفاً انحرافياً هو محصل الصراع القيمي الذي يبعث على انعكاسات وآثار تتصل بإدراك واتجاهات وقيم الإنسان، وهذا ما يعطي مفاهيم جديدة لدلائل المستويات الانحرافية والإجرامية، ومنها على نحو تقريب الدلائل في الإسقاط الانعكاسي ما يلي:

• نفسي: النزعة الشهوانية المشككة وفق التردّي القبي
• ذهني: نزعة التجرد الإنساني (سيطرة النزعة الشهوانية على النشاط العقلي، مما يثير توترات إدراكية تطفئ عليها جوانب الانحلال والتشتت وتكريس الثقافة الحيوانية)

الانتحار التعليمي

• هو الانفصال التام بين العقل والنفس ليعيش الإنسان بين عقل مخدر ومشوش ونفس تنبع هواها وشهوانيتها غير المقيدة بضوابط أخلاقية ولا تعليمية، وهكذا يكون الإنسان بين علل العقل وعلل النفس

• وهو الدال عن وقوع البناء العام والخاص في أحوال التبعية وكذا الجانب التغريبي ومضامينه المنحلة التي لا تراعي الجوانب الأساسية لاعتبارات الإنسان وجوده وتنوعه الثقافي الخاص

الانتحار الثقافي

الانتحار الإلكتروني

دلالات المضمون لمختلف السياقات الانحرافية، التي تقع داخل المجتمع الافتراضي؛ فإنها على وجوه متصاعدة في حدة الانحراف وتدرجه وفق المسالك الإجرام الصريحة وغيرها، أما الوجوه التنافسية التي تضرب الجوهر القيمي أو ما يعبر عنها مشتتات المعالم الإدراكية: النفسية/ الذهنية/ وغيرها؛ وهناك ما هو أشد الذي يقع في بؤر

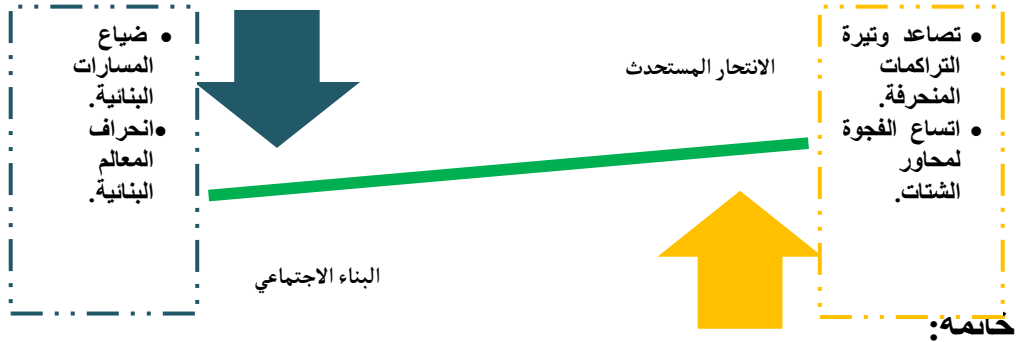
توترية حساسة وهي من مثيل الضياع التنظيمي، ومن بين ما يعطيه هذا الجانب في ضوء محصلاته المنتشرة نجد مسارات انحرافية هي كالتالي:

التجرد القيمي والكينونة الواقعية.

تقع اعتبارات الانتحار المستحدث في محاور وتفرعات جمة تسترسل في واقع الفضاء الرقمي أو الفضاء المعلوماتي، الذي حصد الكينونة الواقعية في بوتقة الانسلاخ والانسداد والتجرد القيمي للمجتمعات، وهذا من قبيل ما يعمل على وجه التحديد في شبكات موصولة بإعمال هذا الغرض لضرب القيم وتحريف المناهج القيمة الرصينة التي هي في الأول مقامها مربع العقل والروح والنفس.

ولهذا فقد جاء هذا الشكل ليحدث إخلالا وزعزعة المقومات الأساسية داخل المجتمع وخصوصا الأسرة بشكل واضح وصريح.

إن: الانتحار المستحدث يشمل كل النطاقات التي لها علاقة مباشرة بالبناء الاجتماعي، فهو إما نفسي أو ذهني وله محاور شتات تدور على واقع تراكمي منحرف يدفع الخروج كليا عن مقتضى التحقيق من زوايا التقارب والتنافر في مسلمات السلوك السوي وغير السوي.



تضمن هذا البحث جوانب عديدة في الطرح وخصوصا ما تعلق في الصور الأساسية التي تعبر على واقع البناء الاجتماعي، وحالة الأنومي فيه التي تسود كافة المجتمعات، إذ أصبح البناء الاجتماعي غير معبر تماما عن حالة القواعد الصريحة والواضحة، أو بالأحرى نظاما اجتماعيا تتجلى فيه المواقف الاجتماعية في صور القواعد العامة والخاصة في ضبط منحنيات الانزلاق والاضطراب، التي تسبب في ارتفاع نسبة الانحرافات الممهدة لفعال إجرامية ووضوح حدة الصراع الذي يعيق درجات تكامل التنظيم الاجتماعي، ولهذا جاء هذا البحث وفق محددات خاصة للبناء

العام وهي ثلاث أقسام؛ الأول: الدال على البناء العضوي. الثاني: تأثيرات موصولة
حتمية التي تبين علل المجتمع وهذا ما يقتضي الوقوف عنده في كل مرحلة، إذ أنه
يعبر عن أعراض شديدة وأخرى بسيطة تستلزم النظر الموصول والمتواصل في
ديمومة النشأة والانقضاء. الثالث: الذي يخرج من الثاني من مفاهيم متجددة تعطي
دلائل لحالة الأنومي في البناء الاجتماعي.

ومن جملة الأبعاد التي تكتنف مؤشرات المعاني وفق التدقيق البياني لمحاور البعد
والقرب من شدة الأنومي التي لها أنساق تبعث على اعتبارات تمثيلية لمسارات
الانحراف الجزئي والكلي.

ومن خلال ما جاء في هذا البحث من افتراضات على ضوء مسارات الاستحداث
وكمعطى تفسيري نبين محطات الإجابة على كل الفرضيات:

من حيث المنطلقات هي تعبر عن التغيرات والتباينات في التيارات الاجتماعية
والتي ترسم ثلاث محاور؛ وهي الكثافة الدينامية والضمير الجمعي والتصورات
الجمعية.

وفيما يعبر عن دلائل الزوايا التفسيرية للفرضية الثانية فهي تقع في دوائر
الاستعدادات الانحرافية الخفية غير النشطة، وهذا ضمن الانعطافات الانحرافية التي
تحرك حالة الأنومي وفق تراكمات مترابطة لها حلقات تقليدية وأخرى حديثة تعطي
ملامح متعددة للانحراف وكذا الإجرام.

أما من حيث القصور لمدرجات العلائق نجدها ضمن الإسقاط الانعكاسي الذي له
آثار على البناء الاجتماعي والذي يعبر صراحة على مستويات الانحراف داخله
 وخارجه، وهذا الجانب الذي تفتقره النظرية في البحث عن مقتضى التحقيق لزوايا
التقارب والتنافر في مسلمات السلوك السوي وغير السوي.

قائمة المراجع:

المراجع الأجنبية.

1. Durkhiem, E. (1947). *The Division of labor in Society*. UK.
2. Emile, D. (1883). *The Division of labor in society*. New york: fre Press(reprinted and translated 1933).
3. Marshall, C. (1968). *Sociology of Deviant Behavior*. N.Y.Wlnston.
4. William, B. (1986). *criminality and Economic Condition*. Indianan: University Press.

المراجع العربية.

5. بوالماين نجيب. (2008). الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع والتنمية . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
6. جورج ريتزر. (1993). ترجمة محمد الجوهري وآخرون. رواد علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
7. سعيد بو علي. (2017). شرح قانون العقوبات الجزائري. الجزائر: دار بلقيس للنشر.
8. شحاتة صيام. (2009). النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
9. عايد عواد الوريكات. (2008). نظريات علم الجريمة. عمان: دار الشروق للنشر.
10. عباس أبو شامة. (1999). التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة حجمها أبعادها ونشاطها في الدول العربية. ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها . تونس، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
11. عبد الجبار عريم. (1970). نظريات علم الإجرام. العراق: دار المعارف.
12. عدلي السمري. (1922). السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
13. علي محمد جعفر. (1993). الإجرام وسياسة مكافحته. بيروت: دار النهضة العربية.
14. فتحية عبد الغني الجميلي. (2001). الجريمة والمجتمع ومرتكبي الجريمة. الأردن: د.ن.
15. فؤاد محمد الدواش. (19, 01, 2011). التفسيرات النفسية للظاهرة الإجرامية والجرائم المستحدثة. محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية . كلية التدريب قسم البرامج التدريبية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
16. نبيل السمالوطي. (1983). علم اجتماع العقاب. جدة: دار الشروق.
17. نوال بنت علي بن محمد قيسي. (1431هـ). الجرائم الالكترونية الموجهة ضد مستخدمي الانترنت. دراسة مسحية لبعض مستخدمي الانترنت . السعودية، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

18. ويس نصر الله واحد حمة. (2013). الجريمة في ظل العولمة. دراسة ميدانية لنزلاء
إصلاحية الرجال والنساء في معسكر السلام . كلية العلوم الانسانية -جامعة
السليمانية-، العراق.
19. وليامز، ت. ع. (1999). السلوك الاجرامي النظريات . القاهرة :دار المعرفة
الجامعية.